وأقل الحيض لحظة وأكثره ستون بيوما وغالبه أربعة عشر يوما أقل النفاس لحظة وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون وهو عبارة المنهاج وفي التنبيه أقله يحته وقال في الروضة تبعا للرافعي لا حد لأقله بل يوجد حكم النفاس بما وجد حقيقة وحجة ذلك الاستقراء وأكثر ستون يوما للاستقراء قال الأوزاعي عندنا امرأة ترى النفاس شهرين وقال ربيعة شيخ مالك أدركت الناس يقولون أكثر ما تنفس المرأة ستون وغالبه أربعون لما روت أم سلمة رضي الله عنها قالت كانت النفساء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تقعد بعد نفاسها أربعين يوما رواه أبو داود وترمذي وصححه الحاكم

قال النووي في شرح المهذب إنه حسن وأتى عليه البخاري واحتج بعضهم بهذا الحديث على أن أكثره أربعون والمذهب الأول للوجود والحديث محمول على الغالب جمعا بينه وبين الاستقراء

قال وأقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما لأحد لأكثر يحتج له بالاستقراء ولأنه إذا كان الحيض خمسة عشر يوما لزم في الطهر ما دونها ولا حد لأكثر الطهر لأن من النساء من تحيض في السنة مرة بل أعمرها

وقوله بين الحيضتين احتراز به عن الطهر الفاصل بين الحيض والنفاس فإنه يجوز أن يكون أقل من خمسة عشر يوما كما إذا ولدت الحامل دما قلنا بالصحيح أن الحامل تحيض فولدت بعد مثلا بعشرة فإن هذا طهر ناقص لكن بين حيضة ونفاس قال ابن الرفعة احترز به عن طهر المبتدأة فإنه لا يسمى

قال وأقل سن ما تحيض فيه الجارية تسع سنين لليلة الوجود قال الشافعي رضي الله عنه أعجل من سمعت من النساء تحيض نساء تهامة تحيض لتسع سنين وفيه حديث رواه البيهقي عن عائشة رضي الله عنها وكأن كلا الأضابط له من الشرع ولا في اللغة يرجع فيه إلى الوجود وقد وجده الشافعي رضي الله عنه ثم المراد بالتسع استكمالها على الصحيح

وقيل لطعن التاسعة وقيل الطعن فيها فعلى الصحيح المراد بالقرب لا التحديد على الصحيح فعلى هذا لو رأت الدم قبيل استكمال التاسعة في زمن لا يسع طهرا وحيضا كان حيضا حكم به الرافعي والنووي

وإن كان يسعهما لا يكون حيضا وقال الماوردي إن تقدم بيوما أو بيومين كان حيضا وإلا فلا قال المارودي لا يضر نقصان شهر وشهران والله أعلم

قال وأقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها أربع سنين أما كون أقل مدة الحمل ستة أشهر فلأن عثمان رضي الله عنه أتى بامرأة قد ولدت لستة أشهر فشاور الصحابة رضي الله عنهم في رجمها فقال ابن عباس رضي الله عنه أنزل الله وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وأنزل في فصاله عامين فالفصال في عامين والحمل في ستة أشهر فرجعوا إلى قوله فصار إجماعا

وأما كون أكثر مدة الحمل أربع سنين فلما روي أنه قال ما لك هذه جارتنا امرأة محمد ابن عجلان امرأة صدق وزوج رجل صدق وحملت ثلاثة أبطن في اثني عشرة سنة كل بطن أربع سنين رواه مجاهد أيضا وجاء رجل إلى مالك ابن دينار فقال إني بقي لامرأتي خمس سنين في كرشها ولدي فقد عالها فجاء رجل إلى الرجل فقال أدرك امرأتك فذهب الرجل إلى ثم جاء الرجل وعلى قبته غلام ابن أربع سنين قد استنوت أسنانه والله أعلم

قال ويحرم بالحيض ثمانية أشياء الصلوة والصوم يحرم على الحائض الصلوة وكذا سجود التلاوة والشكر لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلوة الحديث والإجماع منعقد على تحريم الصوم لكن تقضي الحائض الصوم لحديث عائشة رضي الله عنها

قال وقراءة القرآن ومس المصحف واحتج للقراءة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيأ من القرآن رواه أبو داود والترمذي لكنه ضعيف قاله في شرح المهذب واحتج لمس المصحف بقوله تعالى لا يمسه إلا المطهرون وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمس القرآن إلا طاهر رواه الدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وإذا حرم مسه فحمله أولى إلا أن يكون في أمتعة وقد يقصد حمله بخصوصه فإن فرض أنه المقصود جزم بذلك الرافعي

قال ودخول المسجد إن حصر في مجلس أو لبث وإلا فلا يحرم على الجنب والحائض إلا لعابر سبيل بشرط أمن التلويث وإلا فيحرم عليه التلويث وإن تردد حرم عليها ذلك ولا شك أن خشية نجاسة من الجنابة وإن دخلت مادة فالصحيح الجواز كالجنب ومحل الخلاف إذا أمنت أن لا